لمن قبلت والثاني على مالكان لغيرهن فروع اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطين قبره او يضرب على قبره قبة اولمن يقل عند قبر ميتي معين وهي باطلة سراجية وتحققه اوصى بثلث ماله سنة فمع وهي باطلة وقال محمد تصرف لوجوه البر قال اوصيت لفلان بمائتي وهو عشر مالي لم يكن له الا المائتي وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودنانير وجواهر فله لان الجزء من الثلث يحتمل قال لمديونه اذا مت فانت بري من ديني الذي عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للخاطرة يدخل المجنون في الوصية المرضي وفي الوصية للعلماء يدخل المشكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للمعتزلة صرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الوديعة سراجية اهـ

باب الوصية بثلث ماله اذا اوصى بثلث ماله لزيد ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة فثلثه لهما نصفين اتفاقا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة ذلك وثلثه بينهما نصفان لان الوصية بالكثير من الثلث اذا لم يجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلث يحصل من اربعة تحمل ثلث المال ولا يضرب الموصى له بالكثير من الثلث عند ابي ح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية اثنان فاضرب الكل في الثلث يكن ستة سهاما فللكل سدس المال وعندهما اربعة كما قدمنا الا في ثلاث مسايل وهي المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة اي المطلقة عند المقيدة بثلث او نصف او نحوهما ومن صور ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم ثلثا او يحابيه في بيع بالف درهم او يوصي بعتق عبد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولا خير ثلث ماله ولم يجز فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا وعشر نصيب بنته محت لها بن اولا او بنصيبه بنته لا لولد بن موجود وان لم يكن لها بن صحت عنا بنة وجوهرة زاد في ثم المشكلة وصار كما لو اوصى بنصيب بن لو كان اهـ وفي المجتبى لو اوصى بمثل نصيب ابنه لو كان فله النصف اهـ وتقدم المهم عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولية ثلث ان اوصى مع ابنين ونصف مع بن واحد ان اجاز ومثلهم المبنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزاد مثله على سهام الورثة بحتى ويجز او سهم من ماله فالبيان الى الورثة

يقال

يقال لهم اعطوه ما شئتم ثم التسوية بين الجزء والسهم عرفنا واما اصل الرواية فبخلافه وان قال سدس مالي لهم قال ثلثه لهم واجاز والمال الثلث اعتحفه الثلث فقط وان اجاز الورثة لدخول السدس في الثلث فقد ما كانت اوموخرا خذا بالمتيقن وبهذا اندفع سؤال صدر الشريعة واشكال ابن كمال وفي سدس مالي مكرر له سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وثلث دراهمه اوغنمه اونبايه متفاوتة فلو متحدة فكالدراهم او عبيد ان هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصناف ماله اعمى حلبي وثلث الباقي في الاخيرين اي الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل اتمالا وكالاول كل متحد الجنس كمكيل وموزون وثياب متحدة وضابطه ما لا يضمر جبرا او بالف ولو دين من جنس الاول وعين فان خرج الاول من ثلث العين دفع اليه والا يخرج فثلث العين يدفع له وكلما خرج شيء من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الاثنان وثلثه لزيد وعمرو وهو اي عمرو مبت لزيد كله اي كل الثلث والاصل ان الميت او المحدوم لا يستحق شيئا فلا يزاحم عينا وصار كما اوصى لزيد وجدار هذا اذا اخرج المزاحم من الاصل اما اذا اخرج المزاحم بعد صحة الايجاب يخرج بحصته ولا يسلم للاخر كل الثلث لثبوت الشركة كما لو قال ثلث مالي فلان وولاء ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الموصي و فلان بن عبد ابيه غني كان لفلان نصف الثلث وكذا لو مات احدهما قبل الموصي وفروعه كثيرة واصله المعمول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا توجب الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر ذكره الزيلعي وقيل العبرة لوقت موت الموصي واليه يشير كلام الدرر ستعالمه كما في حيث قال اوله ولو له بكر فمات ولده قبل موت الموصي الخ لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا اخرج المزاحم بعد صحة الايجاب لم صرح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه روايتان ولو قال بين زيد وعمرو وهو مبت لزيد نصفه لان كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو اي الموصي فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سوى الكتب بعد الوصية او قبلها لما تقرر ان الوصية ايجاب بعد الموت اذا لم يكن الموصى به عينا او نوعا معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلكت قبل موته بطلت لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)